او ربعه ولا يخمس وعلى الامام الوفاء به وعن علي بن عيسى
الغنيمة اعم من النفل والفي اعم من الغنيمة لانه اسم لكل
ما صار للمسلمين من اموال اهل الشرك قال ابو بكر الرازي
فالغنيمة فيء والجزية فيء وقال اهل الصلح في الخراج فيء
لان ذلك كله مما افاء الله تعالى على المسلمين وعند الفقهاء
كل ما ما اخذ من اموالهم انتهى وبيت المال اعم من
الكل في كشف اللغات بيت المال عبارت است از هر مال كه مسلمانرا
دران حقي باشد انتهى وفي الغرايب سئل الوبري رح عمن كان له خط
في بيت المال ظهر وجار لبيت المال فهل له ان ياخذ فيما بينه
وبين الله تعالى او في قضاء فقال له ذلك وللامام ان يعطيه انشاء
ومنعه انشاء في الحكم كل مال بين بيوت الحال مخصوص للانشاء
ما لا اخر ولهذا جعلنا بيوت الاموال اربعة انتهى وفي
فتاوى عالمكيرية ولكل نوع حكم يختص به لاشتراكه مال اخر فعلى
الامام ان يجعل لكل نوع بيتا فان لم يكن في بعضها شئ
فللامام ان يستقرض عليه مما فيه قال فان استقرض من بيت المال

الصدقة

الصدقة على بيت مال الخراج فاذا اخذ الخراج يقضي المستقرض
من الخراج انتهى ثم قال صاحب الغرايب اخذها ما يوضع فيه الكنوز
الزكوة والعشر والكفارات وما اخذ العاشر من تجار المسلمين
والوصايا والاوقاف وهذه الاموال ما عدا الوصايا والاوقاف
تصرف الى المذكورين في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الاية
وسقط سهم المولفة قلوبهم باجماع الصحابة واما الوصايا و
والاوقاف يتصرف الى موضع عينه الواقف والموصي ولا يجوز
صرفهما في غيره الا على سبيل الاستقراض واما ما عدا الوصايا
والاوقاف لا يجوز صرفهما الى مقاتلة اذا كانوا اغنياء ولا
الى القضات والمدرسين والمفتين اذا كانوا اغنياء ولا
الى فقراء بني هاشم انتهى وفي الحمادية من الحواري في شرح
الهداية لا باس بالصدقات كلها على بني هاشم والحرمة في
عهد النبي صلى الله عليه وسلم للعوض وهو خمس الخمس فلما
سقط ذلك بموته عليه السلام حل لهم الصدقة في الكشف
الضرب الى بني هاشم يجوز في قوله خلافا لهما ومن الكرماني

Copyright © Jungshind University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)